



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام

بمناسبة يوم دراسي حول دور الموثق  
في تطبيق القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما

فندق الأوراسي في 05 ماي 2025

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الأمين العام للحكومة،  
السيدة الرئيسة والسيد النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر،  
السيد رئيس الغرفة الوطنية للموثقين،  
السادة رؤساء الغرف الجهوية للموثقين،  
السيدات والسادة إدارات وزارة العدل،  
السيدات والسادة ممثلي السلطات المدنية والعسكرية،  
السيدات والسادة الموثقين،  
السيدات السادة ممثلي وسائل الإعلام،  
السيدات والسادة الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم، لافتتاح فعاليات هذا اليوم الدراسي التكويني حول دور الموثق في تطبيق أحكام القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتهما، المنظم بالشراكة بين مجلس قضاء الجزائر والغرفة الجهوية لموثقي الوسط، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الخالص لرئيسي مجلس قضاء الجزائر ورئيس الغرفة الجهوية لموثقي الوسط على دعوتهم لنا لافتتاح أشغال هذه التظاهرة العلمية، والذي يدل على وعيهم العميق بأهمية الموضوع من مختلف جوانبه وسهرهم الدائم على تعميق معارف السادة القضاة والموثقين ومواكبة التعديلات الأخيرة في المنظومة التشريعية .

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل،

إن الجزائر وعلى غرار العديد من الدول، تسعى جاهدة لأخلقة الحياة العامة من خلال مكافحة كل صور أشكال الفساد، حيث بادرت في السنوات الأخيرة إلى إرساء إطار قانوني متميز ومتجانس مع التشريع العالمي في هذا المجال يواكب مختلف الاتفاقيات الدولية.

لا يخفى عليكم أنه من أخطر صور الفساد ما يعرف بتبييض الأموال، هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا وعلى نمط حياته خاصة في العشرية الأخيرة كانت تهدد الاقتصاد الوطني وتنخر مقوماته، حيث استفحلت بشكل خطير ومقلق، مما جعل التصدي لها من الأولويات الاستراتيجية للدولة .

وفي هذا الشأن تدعمت منظومتنا القانونية في السنوات الأخيرة في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها بمجموعة من القوانين والتنظيمات تهدف إلى الوقاية من محاولات إدراج وإدماج العائدات الإجرامية في الدورة الاقتصادية، ومنع تراكم الأموال في أيادي عصابات إجرامية تستعملها لخدمة نشاطاتها وأهدافها غير المشروعة ولإعاقة التنمية بصفة عامة.

وأهم هذه النصوص القانون رقم 01-23 المعدل والمتمم للقانون 01-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، والمراسيم التنفيذية المرافقة له، الذي أرسى القواعد الأساسية لتعزيز الوقاية من هذه الجريمة ومكافحتها بأنجع السبل، من جهة، مع تدعيم الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية بآليات تحميه من هذا الشكل الخطير من الإجرام من جهة أخرى.

إن أول التزام يقع على عاتق الخاضعين بمفهوم القانون 01-05 ومن بينهم الموثقين هو الإخطار بالشبهة الذي يوجه مباشرة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي ولتحقيق هذا المبتغى، ألزمت سلطات الرقابة والإشراف المتمثلة في الغرفة الوطنية للموثقين بالتصدي الفعال لهذه الظاهرة، وعليه أسند القانون للغرف الوطنية هذه المهام الحيوية وحملها مسؤولية المشاركة في مجهودات محاربة هذه الآفة عبر إعداد التقييم القطاعي للمخاطر لتمكين هيئة التوثيق من رفع أوجه القصور المسجلة ضمن التقييم المتبادل للجزائر الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرا، كما يستوجب على هيئة

## التوثيق الإسراع في تنفيذ ما ورد بخريطة الطريق الصادرة عن اللجنة الوطنية لتقييم المخاطر من خلال:

- إصدار تنظيمات تتعلق بتدابير العناية الواجبة اتجاه الزبائن، لاسيما نظام الغرفة الوطنية للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الخطوط التوجيهية دليل الرقابة والإشراف،
- تحديد مخاطر تبييض الأموال المرتبطة بالمهنة واتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارتها وتخفيفها، لاسيما السعي لاستكمال التقييم القطاعي للمخاطر قبل نهاية شهر جوان 2025،
- تحديد المستفيد الحقيقي من المعاملة خاصة بالنسبة للشركات المدنية والتجارية،
- إعداد برامج تكوين أعوان الرقابة والتفتيش من الموثقين والسهر على تنفيذها دوريا مع تقديم حوصلة عن نتائجها واتخاذ التدابير المناسبة اتجاه المخالفين.

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل،

لقد بادرت وزارة العدل مؤخرا إلى اتخاذ العديد من التدابير في سبيل ترقية مهن أعوان القضاء ومن بينها مهنة التوثيق لما تلعبه من دور محوري في تأمين معاملات المواطنين بمختلف أشكالها مدنية كانت أو تجارية وكذلك تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، وفي هذا الصدد دعونا وأشرفنا على انعقاد المجلس الأعلى للتوثيق بتاريخ 01 فيفري 2025 حيث تطرقنا من خلاله إلى أهم

المسائل التي تهم الموثقين وممارساتهم اليومية لاسيما رقمنة المهنة وربطها رقميا مع مختلف الهيئات العمومية.

وعملا بالتوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية الرامية إلى الإسراع في رقمنة كل القطاعات، بما فيهم هيئة التوثيق، بادرنا إلى عقد اجتماعين مع السيد وزير المالية والسيدة الوزيرة المحافظة السامية للرقمنة وهم مشكورين على ما يبذلانه معنا من مجهودات مشتركة لترقية الخدمة العمومية للتوثيق، حيث سمحت هذه الاجتماعات بالوقوف على الوضعية الحقيقية للرقمنة وتحديد السبل الكفيلة بتحسين أداء منتسبي مهنة التوثيق عبر أهم الإدارات التي تتعامل معها، لاسيما التسجيل، الحفظ العقاري والخزينة العمومية.

وفعلا تكللت هذه الاجتماعات بالوقوف على حقيقة وضعية الرقمنة بكل من الغرفة الوطنية للموثقين والهيئات المتعاملة معها مع اقتراح الحلول المناسبة لتذليل كل الصعوبات التي تعترض عملية تعميم الرقمنة ولهذا الغرض، تم تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة مشتركة تتكفل بمتابعة خريطة الطريق المتفق عليها

وبهذا الشأن تم تحقيق بعض النتائج منها استحداث حسابات مهنية للموثقين عبر بوابة "قضاء الجزائر"، وكذلك إعداد مشروع قرار وزاري مشترك لتحضير تسجيل العقود التوثيقية الكترونيا، وإبرام اتفاقية بين الغرفة الوطنية للموثقين وشركة "ساتيم" لتعميم استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني لمنتسبي المهنة.

كما نهيب أيضا بأعضاء الغرف الجهوية ورؤسائها بالقيام بالمهام المذكورة آنفا دون أي تراخي أو تقصير، وأنا على يقين بأن جميع أفراد الأسرة القضائية من قضاة ومحامين وموثقين ومحضرين قضائيين مجندون ومنخرطون في هذا المسعى النبيل بإرادة قوية إيمانا منهم بأن محاربة هذه الجرائم المالية تقتضي تجند الجميع.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه لهؤلاء بالشكر الجزيل على ما يبذلونه من مجهودات بهذا الموضوع بصفة خاصة وفي سبيل ترقية قطاع العدالة بصفة عامة.

في الأخير، أتمنى لأشغال الملتقى كل النجاح، وللحضور الاستفادة من المداخلات والمناقشات وأشكر الجميع على حسن الإصغاء والمتابعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته